

إذا طلبت الجهة وكالة موثقة فهذا الخطاب لا يغني عنها. في السعودية الوكالة عقد يقيم الوكيل مقام الموكل، ولا يسمي النظام عقداً مستقلاً باسم التفويض. [1] وفي عُمان يُعَدّ الإذن والأمر وكالة إذا دلّ السياق. [2] وفي الإمارات تكون الوكالة عامة أو خاصة أو معلقة على شرط أو مضافة إلى أجل، بموجب المرسوم بقانون الاتحادي رقم (25) لسنة 2025 النافذ من 1 يونيو 2026. [3] والبنوك وشركات الاتصالات والوزارات كثيراً ما تطلب نموذجها. لا تنسخوا نماذج الغير.

➔ نظام المعاملات المدنية: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

➔ قانون المعاملات المدنية الإماراتي: <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>

➔ إصدار وكالة: <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx>

تفويض

خطاب تفويض من شركة إلى شخص لتمثيلها، أو من شخص إلى شخص، أو لاستلام مبلغ أو مستند، في دول الخليج. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا الصيغة التي لا تنطبق. هذا الخطاب ليس وكالة صادرة من ناجز ولا محرراً موثقاً لدى كاتب العدل. هذه نقطة انطلاق، وتراجع من محامٍ مرخص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): المفوض

أنا [الاسم]، [سجل تجاري رقم ● / هوية رقم ●]، وعنواني [●] («المفوض»). والصفة: [مفوض بالتوقيع / مدير / أصالة].

البند (2): المفوض إليه

أفوض [الاسم]، هوية رقم [●]، جنسية [●]، جوال [●] («المفوض إليه») بما يلي، في حدود المدة والنطاق المكتوبين، لا بما يجاوزهما.

البند (3): من شركة إلى شخص، لتمثيل الشركة

احذفوا هذا البند إن لم يكن المفوض شركة. تفوض الشركة المفوض إليه لتمثيلها أمام [الجهة الحكومية / البنك / سجل المحكمة]: [اسم الجهة]، في شأن [●] فقط. ويشمل ذلك تقديم المستندات واستلام الإشعارات والتوقيع على [●]. ولا يشمل التنازل عن حق ولا الإقرار بحق ولا الصلح ولا التحكيم إلا إذا كُتب ذلك صراحة في هذا البند: [يُحذف إن لم يُرد].

البند (4): من شخص إلى شخص

احذفوا هذا البند إن كان المفوض شركة. أفوض المفوض إليه، بصفتي الشخصية، في [التصرف المعين] أمام [الجهة]، من غير أن يتجاوز [●].

البند (5): استلام

احذفوا هذا البند إن لم يكن الغرض استلاماً. أفوض المفوض إليه باستلام [المبلغ / الشيك / المستند / البضاعة] وقدره أو وصفه [●]، من [الجهة المسلمة]، وتوقيع سند الاستلام. ولا يملك صرف المبلغ في غير الحساب [●] إن حُدّد حساب.

البند (6): المدة والعزل

- (1) يبدأ هذا التفويض في [التاريخ] وينتهي في [التاريخ]، ما لم يُعزل قبل ذلك.
- (2) العزل بكتاب إلى المفوض إليه وإلى الجهة، ويُعمل به من تاريخ تبلغ الجهة لا من تاريخ الكتابة وحدها.
- (3) انتهاء المدة أو العزل لا يمَسّ تصرفاً تمّ داخل النطاق قبل تبلغ الجهة.

البند (7): التوقيع والختم

المفوض: الاسم [●] · الصفة [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●] · الختم [إن وُجد]

اطلع المفوض إليه: الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

لا عقد في النظام باسم التفويض. وإذا كُتِف الخطاب وكالة فالأحكام الآتية هي المرجع، والوكالة الصادرة من ناجز هي التي تعتمد عليها الجهات التي تطلبها. [1][4]

البند	النص
ماهية الوكالة	الوكالة عقد يقيم الوكيل مقام الموكل (المادة الثمانون بعد الأربعمئة). [1]
الألفاظ العامة	الوكالة بألفاظ عامة لا تعيّن نوع التصرف لا تصح (المادة الثانية والثمانون بعد الأربعمئة). [1]
الوكالة الخاصة	تصح الوكالة الخاصة لنوع معيّن من التصرفات (المادة الثالثة والثمانون بعد الأربعمئة). [1]
ما يجاوز الإدارة	كل تصرف يجاوز الإدارة يحتاج وكالة خاصة (المادة الرابعة والثمانون بعد الأربعمئة). [1]
الإجازة اللاحقة	الإجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة (المادة الخامسة والثمانون بعد الأربعمئة). [1]

ملاحظات عن سلطنة عُمان

أوضح نص يمس «التفويض» في هذه الصفحة هو معاملة الإذن والأمر معاملة الوكالة إذا دلّ السياق. [2]

البند	النص
الإذن والأمر	يُعَدّ الإذن والأمر وكالة إذا دلّ السياق على ذلك (المادة 679 من قانون المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 29/2013). [2]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

قانون المعاملات المدنية النافذ هو المرسوم بقانون الاتحادي رقم (25) لسنة 2025، ويُعمل به من 1 يونيو 2026. [3]

البند	النص
صور الوكالة	تكون الوكالة عامة أو خاصة أو معلقة على شرط أو مضافة إلى أجل (المادة 869). [3]

البحرين وقطر والكويت

- البحرين: قيد المراجعة. لم يُتحقق من نص الوكالة أو التفويض في هذه الجولة، فلا يُذكر رقم مادة.
- قطر: قيد المراجعة. لا رقم مادة في هذه الصفحة.
- الكويت: قيد المراجعة. لا رقم مادة في هذه الصفحة.

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معنية. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخّص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخّص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخّصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-تفويض https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

[2] قانون المعاملات المدنية، المرسوم السلطاني رقم 29/2013 (قُرى النص في qanoon.om وهي مرآة غير حكومية؛ الإدراج الرسمي لدى وزارة العدل والشؤون القانونية) [/https://qanoon.om/p/2013/rd2013029](https://qanoon.om/p/2013/rd2013029)

[3] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>

[4] وزارة العدل، خدمة «إصدار وكالة» الإلكترونية عبر منصة ناجز - <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx>

[5] منصة ناجز، بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل <https://najiz.sa/applications/landing>